الأنباء
الاحد 29 نوفمبر 2015

طنا: بحثت مع الجراح فتح باب القبول للخدمة لأبناء العسكريين البدون

محمد طنا

سلطان العبدان

كشف النائب محمد طنا انه بحث مع نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ خالد الجراح فتح باب القبول للخدمة في السلك العسكري لأبناء العسكريين البدون وحملة إحصاء 65 وأبناء المتقاعدين.

وقال طنا في تصريح صحافي لـ «الأنباء» انه التمس مرونة كبيرة من الوزير الجراح وستنظر «الدفاع» في قبول البدون في السلك العسكري قريبا، مؤكدا ان البدون أبناء هذا الوطن الذين دافعوا عنه وأرخصوا أرواحهم في سبيله، ولابد من فتح باب شرف الخدمة العسكرية ليتمكنوا من خدمة وطنهم كما فعل آباؤهم وأجدادهم.

الحمدان: معرض الكتاب منارة ثقافية نرفض جعلها تسويقاً للرقص المختلط

حمود الحمدان

قال النائب حمود الحمدان إن معرض الكتاب منارة كويتية ثقافية نرفض جعلها تسويقا للرقص المختلط او تسويقا للكتب المخالفة دينيا واخلاقيا.

وقال الحمدان نشكر وزارة الاعلام على استجابتها في منع الرقص المختلط في معرض الكتاب، والكتب المخالفة شرعا وأخلاقا.

دشتي: هل تعاقدت «الكهرباء» مع مقاول لأغراض تحديث إنارة أبراج الكويت؟

د.عبدالحميد دشتي

وجه النائب د.عبدالحميد دشتي سؤالا إلي وزير الكهرباء والماء ووزير الأشغال العامة بالوكالة طالب فيه تزويده وإفادته بالآتي:

1 ـ هل تعاقدت الوزارة مع اي مقاول شركة كانت أو فرد لأغراض تحديث إنارة أبراج الكويت؟

2 ـ ما دور (شركة خباري) في هذا العقد؟

3 ـ ما آلية التعاقد وان كانت مناقصة او ممارسة؟

4 ـ ما القيمة الإجمالية التكلفة الأعمال المنصوص عليها في عقد المقاولة المشار إليه؟

5 ـ نسخة من عقد تحديث إنارة الأبراج وكل أولياته ومستندات الأعمال التحضيرية حتى تمام التعاقد؟

.. ويسأل وزير المالية عن التوجه لبيع شركة المشروعات السياحية

وجه النائب د. عبدالحميد دشتي سؤالا برلمانيا الى نائب رئيس الوزراء ووزير المالية انس الصالح جاء فيه: يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

هل تم تأسيس أي شركات جديدة تابعة أو زميلة لشركة المشروعات السياحية منذ تاريخ تعيين الرئيس التنفيذي الجديد في عام 2015 وحتى تاريخه؟ وما الاسباب التي دعت لتأسيس أي شركات جديدة إن وجدت وأهداف ذلك وغاياته؟ ونسخة من عقود تأسيسها وتراخيصها مع بيان مؤسسيها (المساهمين فيها ـ رؤوس أموالها ـ أغراضها ـ المدراء المخولين لها) وهل هناك أي نية لتأسيس شركات اخرى جديدة تابعة أو زميلة لشركة المشروعات السياحية؟

وفي سؤال آخر، قال: دشتي نما الى علمنا عن توجه شركة المشروعات السياحية لبيع أصولها أو التنازل عنها وفق خطة ممنهجة ودراسة أعدت من اجل ذلك، لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي: بيان تفاصيل الخطة مع بيان مدتها، ومن سيقوم على تنفيذها؟

وما الآلية المقترحة لضمان تطوير العمل والارتقاء بالشركة مع منع الاستيلاء على أصولها الثمينة والمدرجة لصالح من يخطط للاستحواذ عليها ضمن استغلاله للخطه المقترحة؟ وتزويدي بنسخة من الخطة والتصور العام لها؟

الطريجي: ما سبب تأجيل انتخابات جمعية المحامين الكويتية؟

د.عبدالله الطريجي

وجه النائب د.عبدالله الطريجي سؤالا الى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح طالب فيه إفادته بالآتي: سبب صدور قرار بتأجيل انتخابات جمعية المحامين الكويتية، والأسانيد القانونية لصدور مثل هذا القرار، وهل صحيح استمرار مجلس إدارة جمعية المحامين في مناصبهم رغم انتهاء السنة المالية في 2015/8/31؟ وما الوضع القانوني لمدة عضوية مجلس إدارة الجمعية القادم؟ وهل ستخصم المدة الحالية من مدة عضوية المجلس القادم؟ يرجى إفادتي على وجه السرعة الممكنة حفاظا على الوقار القانوني لهذا الكيان، وكذلك لتعلق الأمر بمستحقات مالية تخص أشخاص القضاء الواقف.

الفضل يسأل الصانع عن دعوة «الأوقاف» للداعية عثمان الخميس لإلقاء محاضرة

نبيل الفضل

وجه النائب نبيل الفضل سؤالا برلمانيا الى وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع جاء فيه: صدر مؤخرا حكم قضائي بتغريم الداعية عثمان الخميس 20 ألف دينار كويتي بسبب قيامه بازدراء وإساءة المذهب الجعفري، إلا أنه تبين مؤخرا أن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية قامت بدعوة المدعو عثمان الخميس لإلقاء محاضرة تحت إشراف الوزارة. لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي: ما الغاية المرجوة من توجيه وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية دعوة للمدعو عثمان الخميس لإلقاء محاضرة؟! خاصة أن عليه حكما قضائيا بتهمة شق الوحدة الوطنية؟ وما الإدارة التي قامت بتوجيه الدعوة للمدعو عثمان الخميس في وزارة الأوقاف؟ وما عنوان المحاضرة ومكانها؟

تخفيض أسعار العمالة المنزلية 50٪

ماضي الهاجري

انتهت الحكومة من وضع آخر الخطوات حول تنفيذ قانون العمالة المنزلية الذي أقر بالإجماع في مجلس الأمة دور الانعقاد الماضي. وأكد مصدر حكومي لـ «الأنباء» أن الهيئة العامة للاستثمار بصدد الإعلان عن الشركة والخطوات التي يتبعها المواطنون في الحصول على العمالة عن طريق تلك الشركة، مشيرا الى إمكانية فتح أكثر من فرع في مختلف محافظات البلاد لتخفيف العبء عن المواطنين.

وأضاف أن هناك ارشادات واعلانات ستطلقها الهيئة لتوضيح الكثير من النقاط للمواطنين وأماكن تواجد الشركات والاسعار التي سيعلن عنها كل حسب دولته، مشيرا الى ان الاسعار ستنخفض بما يفوق الـ 50٪ عن الاسعار الحالية ما لم يكن أكثر. وقال انه في غضون ايام قليلة مقبلة سيعلن عن افتتاح الشركات وأماكنها وفروعها.

الخنفور لـ «الأنباء»: نجاح التأمين الصحي للمتقاعدين يشجع على شموله كل المواطنين

رشيد الفعم

في الوقت الذي يترقب فيه المتقاعدون تطبيق قانون التأمين الصحي الخاص بهم، أفاد مصدر وزاري مطلع لـ «الأنباء» بأن لجنة المناقصات المركزية أعلنت ان وزارة الصحة طرحت مناقصة تقديم خدمات التأمين الصحي للمواطنين المتقاعدين وفقا للقانون رقم 114 لسنة 2014، حيث تقدم للمناقصة نحو 7 شركات ليكون تطبيق القانون في الربع الأول من العام المقبل وذلك بعد ان أنهت الوزارة المعنية كل الإجراءات القانونية لذلك.

وأشار المصدر الى ان الحكومة ستعطي عاما كاملا لتقييم القانون تمهيدا لتطبيقه على كل المواطنين، وستكون البداية مع الأطفال ومن ثم النساء حتى يشمل الجميع «وتفكر جديا في ان يكون هناك أيضا تأمين صحي خارجي للمواطن يتيح له العلاج على نفقة التأمين الصحي».

الى ذلك، أكد النائب سعد الخنفور في تصريح خاص لـ «الأنباء» ان قانون التأمين الصحي الذي أقره مجلس الأمة إبان توليه رئاسة اللجنة الصحية سيطبق خلال الفترة القليلة المقبلة، وقال إنه في حال نجاح تطبيق المشروع على المتقاعدين فمن الممكن إضافة شرائح أخرى إليه مستقبلا وهذا ما سيتابعه النواب عن كثب لقياس مدى نجاح المشروع من عدمه.

سعد الخنفور

عبدالله: ما الدورات التدريبية لأطباء أقسام طب الأطفال؟

وجه النائب د.خليل عبدالله سؤالا الى د.علي العبيدي جاء فيه: نمى إلى علمي قيام رئاسة مجلس أقسام طب الأطفال والأطفال الخدج بالتعاقد مع معهد خاص لعمل دورات تدريبية مدفوعة من ميزانية رئاسة المجلس رغم وجود دورات بالمجان في إدارة الطوارئ الطبية التابعة للوزارة وأيضا وجود معاهد أخرى تقدم نفس الدورات بأسعار تنافسية.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بما يلي:

1ـ ما الدورات التدريبية التي حصل عليها أطباء أقسام طب الأطفال والأطفال الخدج ـ وذلك خلال السنتين الماليتين (2013ـ 2014/2014ـ2015)؟ وهل دفعت من ميزانية رئاسة مجلس أقسام طب الأطفال والأطفال الخدج؟

2ـ كشف بأسماء المعاهد التدريبية التي أجرت الدورات؟ وكم عدد هذه الدورات والبرامج التي أقامتها وقيمة كل دورة؟ مع تزويدي بجدول يتضمن أسماء وتخصصات الطاقم الطبي الذي حضر تلك الدورات والدورات التي مازالت سارية حتى تاريخ طرح هذا السؤال ونسخ من الدورات الموقعة.

3ـ هل تم الطرح والإعلان عن الدورات على المعاهد والمراكز التدريبية المتخصصة لتقديم عطاءاتها بهذه الممارسات الحكومية؟ أم أن الطرح والترسية اقتصر على التعاون المباشر مع معهد أو مركز تدريبي واحد بعينه ومنحه مثل هذه الدورات التخصصية لطب الأطفال والأطفال الخدج؟ وإذا كان الطرح والترسية تتم فعلا لمعهد أو مركز تدريبي بعينه دون إعلان أو طرح عبر اللوائح والتعاميم والقوانين مرعية الإجراء في طرح بالشراء المباشر أو كممارسات أو مناقصات التي تتطلب موافقات وإجراءات من وزارة المالية وإدارة الفتوى والتشريع وديوان المحاسبة ولجنة المناقصات المركزية في عمليات الطرح ـ فهل هذا إجراء قانوني ويتوافق مع اللوائح والقوانين المعمول بها في الجهات الحكومية؟

4ـ لماذا لا تقوم الطوارئ الطبية بعمل هذه الدورات لأطباء طب الأطفال والأطفال الخدج؟ خاصة أن دورات الطوارئ مجانية.

د.خليل عبدالله

باقر لـ «الأنباء»: هذه قصة القانون رقم 1995/79 الخاص بالرسوم

المحرر البرلماني

قال النائب والوزير السابق أحمد باقر إنه وفي إحدى جلسات مجلس الأمة عام 1995 أصرت الحكومة على تمرير قانون يعدل القانون رقم 41 الخاص بالمديونيات الصعبة.

وكان معظم أعضاء المجلس غير راضين من تعديل هذا القانون، حيث استمر النقاش حول تعديلات الحكومة على المديونيات الصعبة حتى الساعة 11,30 مساء. وأضاف باقر في تصريح خاص لـ «الأنباء»: وعندما تم التصويت على القانون خرج معظم الوزراء من القاعة فيما عدا اثنين من الوزراء، وكنت قد أعددت قانونا ينص على عدم زيادة الرسوم التي تحصلها الدولة مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة على قيمتها في 1994/12/31 وذلك بسبب أن الحكومة كانت تنوي زيادة الرسوم على المواطنين والمقيمين في ذلك الوقت، وزاد بقوله: انه وبعد التصويت على المديونيات الصعبة وخروج الوزراء قدمنا طلبا موقعا من عشرة نواب لتقديم قانون وقف الرسوم والتصويت عليه، حيث شاركت كل التجمعات السياسية في هذا الطلب الذي أعددته أنا شخصيا، وأذكر منهم الاخوة حمد الجوعان ود.أحمد الخطيب وغيرهما، حيث اعترض الوزراء وطالبوا بتأجيل التصويت للأسبوع المقبل، إلا أننا كنواب أصررنا على التصويت وقلنا مثلما مررتم تعديل قانون المديونيات الصعبة دون اعتبار لوجهة نظر النواب، فنحن نريد تمرير قانون وقف الرسوم، وبالفعل أخذت الطلب بنفسي الى الرئيس وتم التصويت على القانون رقم 1995/79 بإجماع النواب وتم بحمد الله حماية المواطنين من الرسوم لمدة 20 سنة حتى الآن أي منذ عام 1995 حتى 2015. وقال باقر: وفي هذه الايام قدمت الحكومة تعديلا ينص على استبدال مواد القانون بجواز زيادة الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة بقرار من مجلس الوزراء.

وبهذه المناسبة أود أن أبين التالي:

أولا، إصرار النواب في جلسة عام 1995 على وقف الرسوم كان احتجاجا على موقف الحكومة آنذاك في مراعاة المدينين وعدم مراعاة باقي المواطنين في الوقت نفسه.

ثانيا، لم تستغل الحكومة طوال الأعوام الـ 20 الماضية المادة الثانية من القانون رقم 1995/79، والتي تنص على عدم سريان وقف الرسوم على الخدمات التي تقدمها الهيئات العامة ذات الميزانية الملحقة والمستقلة مثل البلدية والجامعة والمعلومات المدنية وغيرها إلا في حالة واحدة فقط عندما قام وزير النفط الأسبق الشيخ سعود الناصر بزيادة أسعار البنزين عندما كان وزيرا للنفط.

وعندما طرح الموضوع في الجلسة أيده معظم الأعضاء.

ثالثا، في اعتقادي ان المجلس عندما أوقف الرسوم لم تكن في نيته الايقاف الى الأبد وانما كانت نيته مشاركة الحكومة في قرار رفع اي رسوم قادمة بحيث لا تنفرد الحكومة وحدها وقد لا تراعي الفئات المتوسطة والضعيفة.

رابعا، الدليل على ذلك ان مجلس الأمة وافق على تعديلات فرض الرسوم مقابل الانتفاع بخدمات الدولة بقوانين صدرت من المجلس وهي محدودة وهي اربعة:

أ ـ تقدمت عندما كنت وزيرا للعدل بتعديل على رسوم الوكالة العقارية غير القابلة للعزل، حيث زادت الرسوم من 5 دنانير الى 500 دينار ووافق مجلس الأمة على ذلك وصدر القانون.

ب ـ تقدم مجموعة من النواب بتحصيل رسوم قدرها 2,5٪ من صافي أرباح الشركات المدرجة في البورصة لدعم صندوق العمالة الوطنية في القطاع الخاص ووافقت الحكومة وصدر القانون برقم 2000/19.

ج ـ تقدمت مع مجموعة من الأعضاء بتحصيل رسم قدره 2٪ من أرباح جميع الشركات، بحيث تحدد الشركة اذا كان المبلغ زكاة او مساهمة في ميزانية الدولة، ووافقت الحكومة وصدر القانون بعد ان خفض المبلغ الى 1٪.

د ـ في مجلس 1999 تقدمت شخصيا بقانون التأمين الصحي على الوافدين العاملين في القطاع الخاص ووافقت عليه الحكومة بعد ان قدمت تعديلات عليه وصدر بحمد الله وشكل ايرادا مهما للخدمات الصحية التي كانت تقدم مجانا.

هـ ـ وكذلك بعد مشاركتي في حكومة فبراير 2001 قامت الحكومة بزيادة الرسوم مقابل الانتفاع بأملاك وأراضي الدولة المؤجرة من 100 فلس الى 1,750 دينار مع زيادة 5 دنانير بالمتر المؤجر من الباطن.

وفيما عدا هذه الاستثناءات لم تقم الحكومة خلال 20 عاما بأي زيادة تذكر رغم ان المادة الثانية تسمح للهيئات الملحقة والمستقلة بالزيادة وكذلك الزيادات المتعلقة بمؤسسة البترول واملاك الدولة.

علما بأن كل تلك الزيادات كانت تأتي من المجلس وليس من الحكومة فيما عدا زيادة أسعار البنزين، وأضاف: الجدير بالذكر ايضا ان هناك اقتراحات قدمت في السابق تنص على انه بدلا من استبدال المادة بأكملها بحيث تعطي الحق لمجلس الوزراء في أي زيادة يراها وتكون الزيادة على سبيل التدرج للقطاعات التجارية والاستثمارية أولا الا ان الحكومة لم تأخذ بهذا الرأي حتى الآن.

ولا شك ان البدء بالقطاعات المنتجة خير وافضل من طلب الزيادة على المواطنين جميعا، فقد كان هذا بالفعل هو الاجدر من تجارب الواقع والشرع الحنيف.

وقد كان النبي ﷺ يبدأ بنفسه ثم يتبعه بعد ذلك كبار الصحابة وباقي المسلمين كما حدث في الحديبية.

وقد ضرب لنا السلف الصالح أروع الأمثلة في البذل ودعم الدولة كما حدث في تجهيز جيش العسرة من قبل الصحابي الثري عثمان بن عفان وغير ذلك من الامثلة الكثيرة في تاريخنا الاسلامي القديم ومن تاريخ الكويت، واستطرد باقر، الجدير بالذكر ان المادة 16 من دستور الكويت تنص على ان الملكية ورأس المال حقوق فردية لها واجبات اجتماعية، اذن فالشعب الكويتي يطالب بمساهمة الكبار قبل الصغار والحفاظ على القانون رقم 1995/79 مهم جدا بحيث تعرض الزيادات على مجلس الامة ويتأكد المجلس من انها لن تمس ذوي الدخول المتوسطة والضعيفة، والله الموفق.

أحمد باقر

أعددت قانوناً ينص على عدم زيادة الرسوم التي تحصلها الدولة مقابل الانتفاع بالمرافق وذلك بسبب أن الحكومة كانت تنوي زيادة الرسوم على المواطنين والمقيمين في ذلك الوقت

في مجلس 1999 تقدمت بشخصياً بقانون التأمين الصحي على الوافدين العاملين في القطاع الخاص ووافقت عليه الحكومة وشكل إيراداً مهماً للخدمات الصحية التي كانت تقدم مجاناً